تقرير التضخم

إعداد:

إدارة السياسات النقدية والاستقرار المالي

مؤسسة النقد العربي السعودي

(الربع الثاني ٢٠١٣م)

المحتويات

١- الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة لجميع السكان ٣
٢- مؤشر الرقم القياسي العام لأسعار الجملة..... ٦
٣- معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي ٨
٤- التضخم والتجارة الخارجية مع أهم الشركاء التجاريين للمملكة ٩
٥- العوامل ذات العلاقة بمعدل التضخم ١٠
٦- توقعات التضخم للربع الثالث من عام ٢٠١٣م ١١
٧- الخاتمة ١٢

سجل الرقم القياسي العام لتكلفة المعيشة للربع الثاني من عام ٢٠١٣م مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً بلغت نسبته (٠,٦) في المئة (سنة الأساس ٢٠٠٧م). وقد كان أعلى ارتفاع في مجموعة الأغذية والمشروبات بنسبة (١,٥) في المئة، و مجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة بنسبة (١,٥) في المئة.

في حين سجل الرقم القياسي العام لتكلفة المعيشة للربع الثاني من عام ٢٠١٣م مقارنة بالربع المقابل من العام السابق ارتفاعاً بلغت نسبته (٣,٨) في المئة. وقد كان أعلى ارتفاع في مجموعة التبغ بنسبة (١٢,٧) في المئة، و مجموعة الأغذية والمشروبات بنسبة (٦,٢) في المئة.

١- الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة لجميع السكان:

يُعد الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة لجميع السكان أكثر المؤشرات استخداماً في قياس التضخم في المملكة حيث يعكس التغير في أسعار السلع والخدمات للمستهلكين. ويرصد المؤشر ٤٧٦ سلعة وخدمة تُجمع شهرياً من مختلف مدن المملكة. يوضح الشكل رقم (١) الأوزان النسبية للمجموعات الاثنتي عشرة المكونة للرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة بالمملكة.

شكل(1): الأوزان النسبية

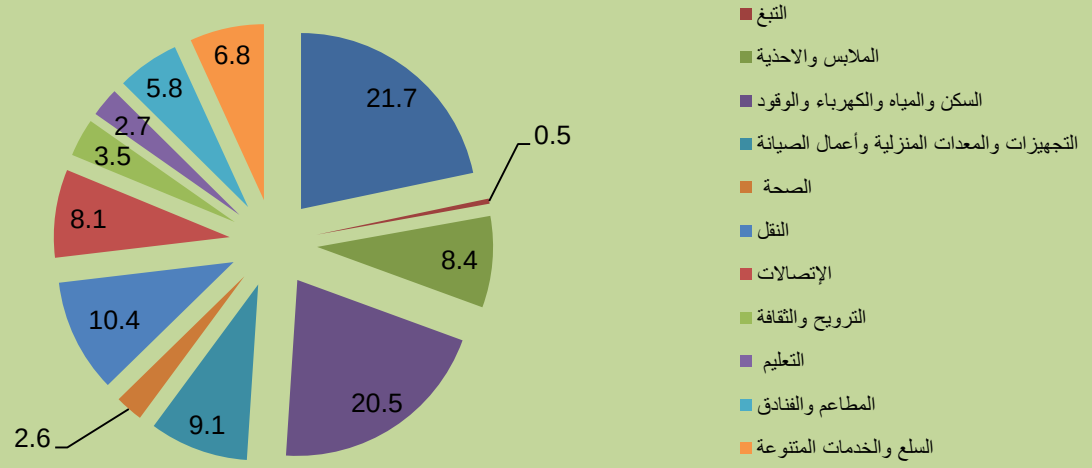

ويستعرض الجدول رقم (١) والرسم البياني رقم (٢) الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة لجميع السكان، ونسب التغير ربع السنوية والسنوية حتى نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٣م (لسنة أساس ٢٠٠٧=١٠٠).

ويتضح من الجدول رقم (١) ارتفاع متوسط الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة بنسبة ٠,٦ في المئة في الربع الثاني من عام ٢٠١٣م مقارنة مع الربع الأول من عام ٢٠١٣م، حيث سجلت مجموعتي التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة ومجموعة الأغذية والمشروبات ارتفاعاً نسبته ١,٥ في المئة (كأعلى نسبتين)، ثم مجموعة الصحة ارتفاعاً نسبته ١,٢ في المئة، ثم مجموعة السكن والمياه والكهرباء والوقود ارتفاعاً نسبته ١,٠ في المئة، ثم مجموعة المطاعم والفنادق ارتفاعاً نسبته ٠,٨ في المئة، ثم مجموعة الاتصالات ارتفاعاً نسبته ٠,٤ المئة. في حين سجلت مجموعة السلع والخدمات المتنوعة انخفاضاً نسبته ١,٠ في المئة، ومجموعة النقل انخفاضاً نسبته ٠,٧ في المئة، ومجموعة الملابس والاحذية انخفاضاً نسبته ٠,٦ في المئة، ومجموعة الترويح والثقافة انخفاضاً نسبته ٠,٢ في المئة. ولم تسجل مجموعتا التعليم والتبغ أي تغيير.

ويوضح نفس الجدول التغيرات السنوية للربع الثاني من ٢٠١٣م مقابل الربع الثاني من ٢٠١٢م، فقد سجل الرقم القياسي العام للربع الثاني من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٣,٨ في المئة، نتيجة ارتفاع جميع المجموعات، حيث سجلت مجموعة منتجات التبغ أعلى نسبة ارتفاع بلغت ١٢,٧ في المئة، ثم مجموعة الاغذية والمشروبات بارتفاع نسبته ٦,٢ في المئة، ثم مجموعة المطاعم والفنادق بارتفاع نسبته ٤,٩ في المئة، ثم مجموعة الصحة بارتفاع نسبته ٤,٤ في المئة، ثم مجموعة السكن والمياه والكهرباء والوقود بارتفاع نسبته ٣,٤ في المئة، ثم مجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة ومجموعة النقل بارتفاع نسبته ٣,٢ في المئة لكل منهما، ثم مجموعة الملابس والاحذية بارتفاع نسبته ٢,٢ في المئة، ثم مجموعة الاتصالات بارتفاع نسبته ٢,١ في المئة، ثم مجموعة التعليم بارتفاع نسبته ١,٧ في المئة، ثم مجموعة الترويح والثقافة بارتفاع نسبته ١,٤ في المئة، وأخيراً مجموعة السلع والخدمات المتنوعة بارتفاع نسبته ٠,٣ في المئة.

جدول رقم ١: الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة لجميع الأقسام الربعية والسنوية حتى نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٣م

(٢٠٠٧= ١٠٠)

مجموعات السلع والخدمات	المتوسطات السنوية		المتوسطات الربعية					نسبة تغير الربع الثاني ١٣ مع الربع الأول ١٣	نسبة تغير الربع الثاني ١٣ مع الربع المقابل من العام السابق	التغير في المتوسط السنوي لعام ٢٠١٢م
	٢٠١١م	٢٠١٢م	الربع الثاني ٢٠١٢م	الربع الثالث ٢٠١٢م	الربع الرابع ٢٠١٢م	الربع الأول ٢٠١٣م	الربع الثاني ٢٠١٣م			
الرقم القياسي العام	١١٩,٠	١٢٢,٤	١٢١,٦	١٢٢,٩	١٢٤,٤	١٢٥,٤	١٢٦,٢	٠,٦	٣,٨	٢,٩
الأغذية والمشروبات	١٢٧,١	١٣٢,٩	١٣١,٣	١٣٣,١	١٣٦,٢	١٣٧,٤	١٣٩,٥	١,٥	٦,٢	٤,٦
التبغ	١٢٦,٧	١٤١,٣	١٣٤,٦	١٤٥,٢	١٥٠,٨	١٥١,٧	١٥١,٧	٠,٠	١٢,٧	١١,٥
الملابس والاحذية	٩٩,٧	١٠٣,٣	١٠٢,٣	١٠٤,٤	١٠٥,٥	١٠٥,١	١٠٤,٥	-٠,٦	٢,٢	٣,٦
السكن والمياه والكهرباء والوقود	١٤٣,٩	١٤٨,٧	١٤٨,١	١٤٩,٠	١٥٠,١	١٥١,٧	١٥٣,٢	١,٠	٣,٤	٣,٣
التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة	١١٥,٥	١١٧,٥	١١٧,٧	١١٦,٣	١١٨,٠	١١٩,٧	١٢١,٥	١,٥	٣,٢	١,٨
الصحة	١٠٣,٤	١٠٥,٦	١٠٤,٤	١٠٥,٤	١٠٦,٣	١٠٧,٧	١٠٩,٠	١,٢	٤,٤	٢,٢
النقل	١٠٣,١	١٠٨,٣	١٠٨,١	١١٠,١	١١١,١	١١٢,٤	١١١,٦	-٠,٧	٣,٢	٥,٠
الاتصالات	٩٢,٠	٩٢,١	٩١,٩	٩٢,١	٩٢,٦	٩٣,٤	٩٣,٨	٠,٤	٢,١	٠,١
الترويح والثقافة	١٠٤,٧	١٠٤,٥	١٠٣,٥	١٠٥,٣	١٠٥,٤	١٠٥,١	١٠٤,٩	-٠,٢	١,٤	-٠,٢
التعليم	١٠٨,٧	١١٠,٢	١٠٩,٧	١٠٩,٧	١١١,٦	١١١,٦	١١١,٦	٠,٠	١,٧	١,٤
المطاعم والفنادق	١١٧,٠	١٢١,٧	١٢٠,٤	١٢٣,٧	١٢٥,١	١٢٥,٣	١٢٦,٣	٠,٨	٤,٩	٣,٩
السلع والخدمات المتنوعة	١١٣,٩	١١٧,٨	١١٦,٩	١١٧,٩	١١٩,٠	١١٨,٥	١١٧,٣	-١,٠	٠,٣	٣,٤

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات،

شكل 2: تطورات الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة (متوسطات ربعية)

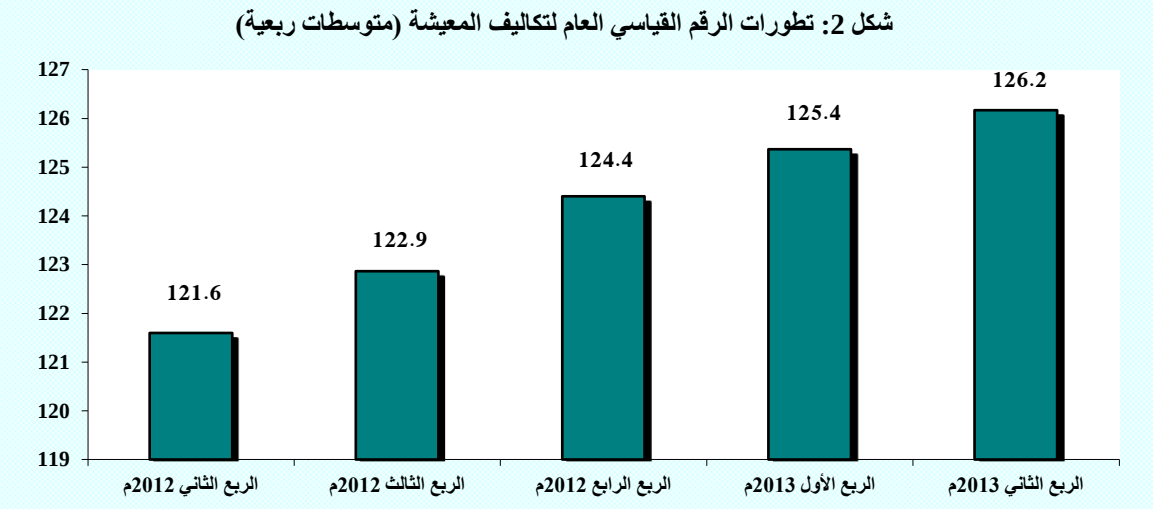

أما بالنسبة لمقدار تأثير المجموعات على الرقم القياسي العام، فقد كان التأثير الأعلى يُعزى لمجموعة الأغذية والمشروبات بنسبة بلغت حوالي ٣٩,٢ في المئة من حجم التأثير على الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة في الربع الثاني من عام ٢٠١٣م مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، ثم مجموعة السكن والمياه والكهرباء والوقود ساهمت برفع المؤشر بما نسبته ٢٢,٩ في المئة من حجم التأثير على الرقم القياسي العام، ثم مجموعة النقل ساهمت برفع المؤشر بما نسبته ٨,١ في

المئة من حجم التأثير على الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة، ثم مجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة ساهمت برفع المؤشر بما نسبته ٧,٦ في المئة من حجم التأثير على الرقم القياسي العام، ثم مجموعة المطاعم والفنادق ساهمت برفع المؤشر بما نسبته ٧,٥ في المئة من حجم التأثير على الرقم القياسي العام، أما بقية المجموعات فساهمت بنسب أقل من ٥,٠ بالمئة من حجم التأثير على الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة (رسم بياني رقم ٣).

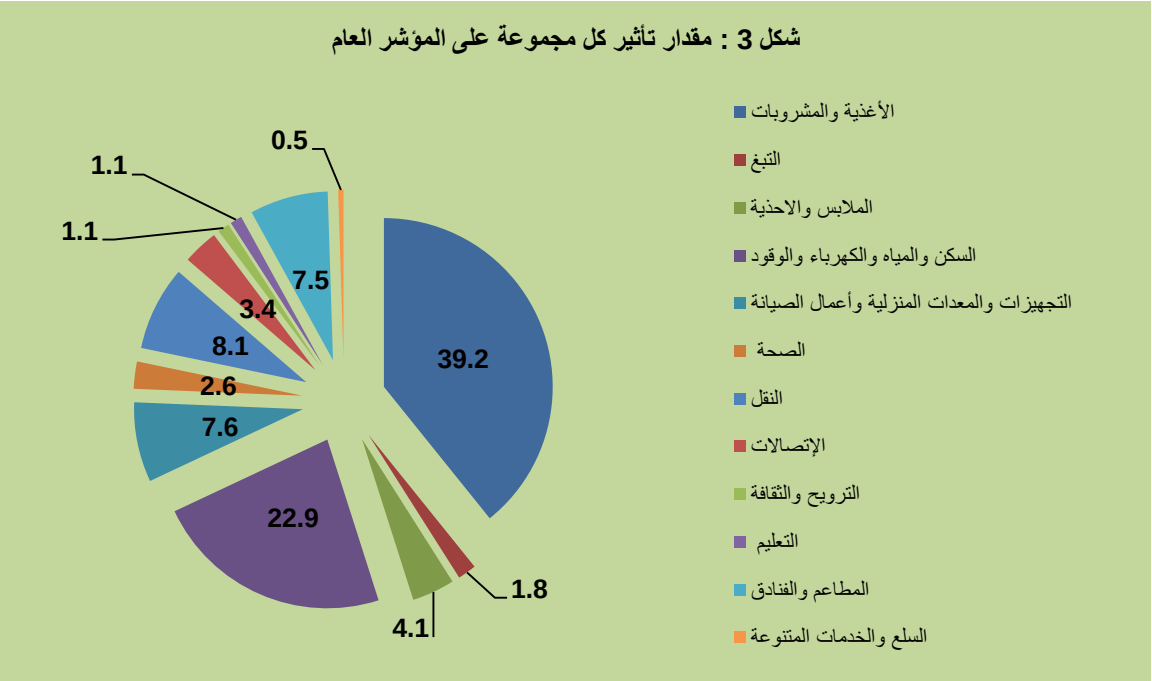

٢- مؤشر الرقم القياسي العام لأسعار الجملة:

يرصد مؤشر الرقم القياسي العام لأسعار الجملة سلة تشمل ١٦٠ سلعة تباع في أسواق الجملة (الأولية) في المملكة. وتشير الاحصائيات الموضحة في الجدول رقم (٢) والرسم البياني رقم (٤) أن الرقم القياسي العام لأسعار الجملة سجل خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً نسبته ١,٣ في المئة مقارنة مع الربع المقابل من عام ٢٠١٢م، ويعزى ذلك إلى ارتفاع خمس مجموعات من المجموعات المكونة للرقم القياسي لأسعار الجملة، حيث ارتفعت مجموعة المشروبات والدخان بنسبته ١٠,٤ في المئة، ومجموعة الآلات ومعدات النقل بارتفاع نسبته ٥,٤ بالمئة، ومجموعة المواد

الغذائية والحيوانات الحية بارتفاع نسبته ٢,٩ في المئة، ومجموعة الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية بنسبة ١,٢ في المئة، ومجموعة المحروقات المعدنية والمواد ذات الصلة بارتفاع نسبته ٠,٨ في المئة. في المقابل انخفضت مجموعة الأصناف المصنعة المتنوعة بنسبة ٩,٦ في المئة، ومجموعة السلع الأخرى بانخفاض نسبته ٦,٤ في المئة، ومجموعة المواد الأولية عدا المحروقات بانخفاض بنسبة ٦,٣ في المئة، ومجموعة المواد الكيميائية والمواد ذات الصلة بانخفاض بنسبة ٥,٨ في المئة، ومجموعة السلع المصنعة حسب المادة بانخفاض نسبته ٠,١ في المئة.

وسجل الرقم القياسي العام لأسعار الجملة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٣م انخفاضاً نسبته ٠,١ في المئة مقارنة مع الربع الأول من عام ٢٠١٣م، ويعزى ذلك إلى انخفاض خمس من المجموعات المكونة للرقم القياسي العام لأسعار الجملة. فقد سجلت مجموعة المواد الكيميائية والمواد ذات الصلة انخفاضاً نسبته ١١,٧ في المئة، ومجموعة أصناف مصنعة متنوعة انخفاضاً نسبته ١٠,٦ في المئة، ومجموعة السلع الأخرى انخفاضاً نسبته ١٠,٢ في المئة، ومجموعة المواد الأولية عدا المحروقات انخفاضاً نسبته ٦,٤ في المئة، ومجموعة السلع المصنعة المصنفة حسب المادة انخفاضاً نسبته ٠,٦ في المئة. في المقابل سجلت مجموعة المشروبات والدخان ارتفاعاً نسبته ٩,٢ في المئة، ومجموعة الآلات ومعدات النقل ارتفاعاً نسبته ٢,٧ المئة، ومجموعة المواد الغذائية والحيوانات الحية ارتفاعاً نسبته ٢,٣ في المئة، ومجموعة الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية ارتفاعاً نسبته ١,٣ في المئة، ومجموعة المحروقات المعدنية والمواد ذات الصلة ارتفاعاً نسبته ٠,٨ في المئة.

جدول رقم ٢ : الأرقام القياسية لأسعار الجملة الربعية والسنوية حتى نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٣م

(١٠٠=١٩٨٨)

مجموعات السلع والخدمات	المتوسطات السنوية		المتوسطات الربعية					نسبة تغير الربع الثاني ١٣ مع الربع الاول ١٣	نسبة تغير الربع الثاني ١٣ مع الربع المقابل من العام السابق	التغير في المتوسط السنوي لعام ٢٠١٢م
	٢٠١١م	٢٠١٢م	الربع الثاني ٢٠١٢م	الربع الثالث ٢٠١٢م	الربع الرابع ٢٠١٢م	الربع الأول ٢٠١٣م	الربع الثاني ٢٠١٣م			
الرقم القياسي العام	١٥٢,٦	١٥٦,٤	١٥٥,٦	١٥٦,٨	١٥٨,٢	١٥٧,٨	١٥٧,٦	-٠,١	١,٣	٢,٥
١- المواد الغذائية والحيوانات الحية	١٧٤,١	١٧٨,٦	١٧٧,٨	١٧٩,٨	١٨٠,٩	١٧٨,٩	١٨٣,٠	٢,٣	٢,٩	٢,٦
٢- المشروبات والدخان	١٥١,٤	١٥١,٧	١٥١,٥	١٥١,٨	١٥١,٨	١٥٣,١	١٦٧,٢	٩,٢	١٠,٤	٠,٢
٣- المواد الأولية عدا المحروقات	٢١١,٥	٢١٧,٥	٢١٧,٧	٢١٧,٥	٢١٧,٩	٢١٧,٩	٢٠٤,٠	-٦,٤	-٦,٣	٢,٨
٤- المحروقات المعدنية والمواد ذات الصلة	١٨٤,٨	١٨٤,٨	١٨٤,٨	١٨٤,٨	١٨٤,٨	١٨٤,٨	١٨٦,٣	٠,٨	٠,٨	٠,٠
٥- الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية	١٤٧,٩	١٤٩,٣	١٤٩,٢	١٤٩,٣	١٤٨,٨	١٤٩,٠	١٥١,٠	١,٣	١,٢	١,٠
٦- المواد الكيميائية والمواد ذات الصلة	١٨٨,٦	٢١٧,٧	٢١٣,٦	٢١٧,٢	٢٣٤,٥	٢٢٧,٩	٢٠١,٢	-١١,٧	-٥,٨	١٥,٤
٧- السلع المصنعة المصنفة حسب المادة	١٤٢,٥	١٤٤,١	١٤٤,٥	١٤٤,٧	١٤٤,٤	١٤٥,٢	١٤٤,٣	-٠,٦	-٠,١	١,١
٨- الآلات ومعدات النقل	١٣٢,٠	١٣٦,٢	١٣٦,٢	١٣٧,٠	١٣٦,٩	١٣٩,٨	١٤٣,٦	٢,٧	٥,٤	٣,٢
٩- أصناف مصنعة متنوعة	١٤٥,٥	١٥١,٩	١٥٠,٨	١٥٣,٣	١٥٣,٥	١٥٢,٥	١٣٦,٣	-١٠,٦	-٩,٦	٤,٤
١٠- سلع أخرى	٢٨٨,٦	٣١١,٠	٢٩٥,٠	٣٢١,٠	٣٢٣,٤	٣٠٧,٦	٢٧٦,١	-١٠,٢	-٦,٤	٧,٧

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات،

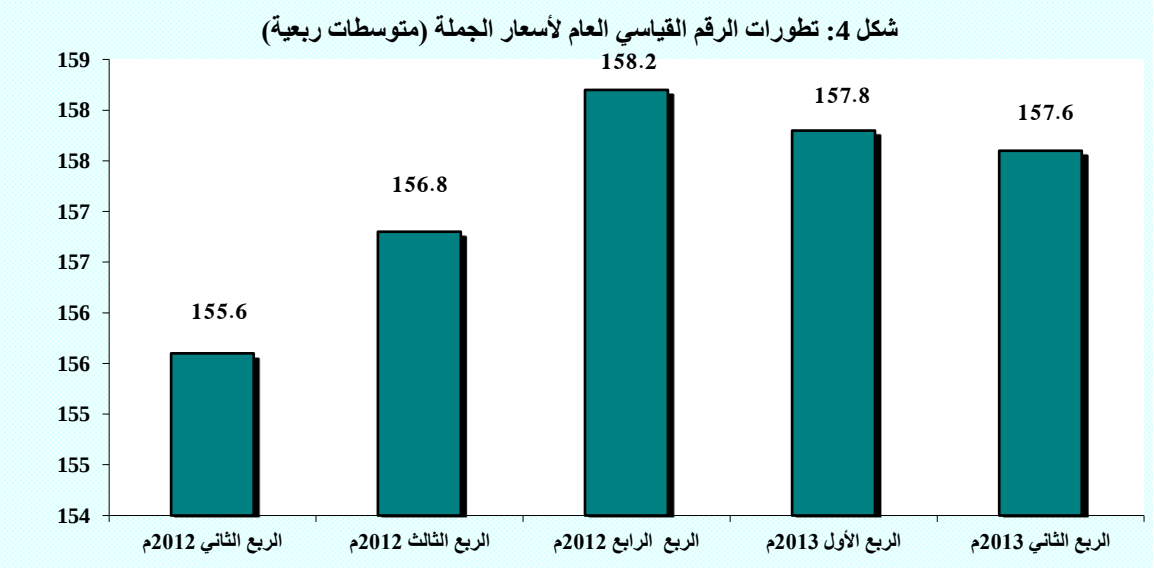

٣- معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي:

يرصد معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي أسعار السلع المنتجة محلياً من خلال معامل انكماش القطاع النفطي، وغير النفطي. ويعكس معامل الانكماش غير النفطي التضخم المحلي باستبعاد التغير في أسعار النفط الخام. ويوضح الشكل البياني رقم (٥) معامل الانكماش غير النفطي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي من عام ٢٠٠٧م إلى عام ٢٠١٢م، إضافة إلى

معدل تغير الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة. وسجل معامل الانكماش غير النفطي في عام ٢٠١٢م ارتفاعاً نسبته ٤,١ في المئة، مقارنة بارتفاع نسبته ٤,٤ في المئة في عام ٢٠١١م.

شكل 5 : التغير السنوي في معامل انكماش الناتج المحلي غير النفطي خلال الفترة 2007م - 2012م*

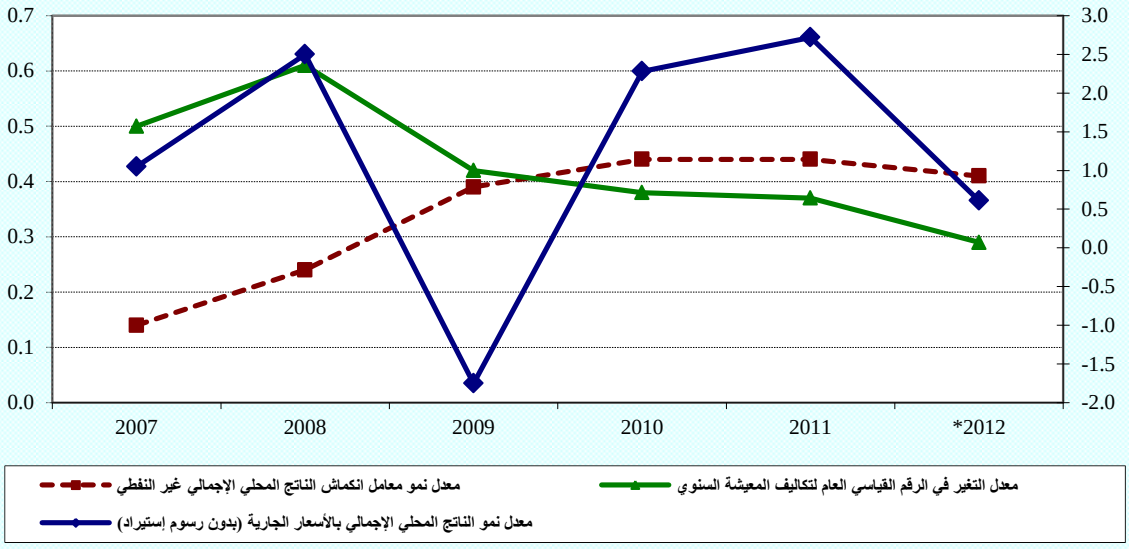

* يوضح المحور الأيمن أعلاه معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

٤- التضخم والتجارة الخارجية مع أهم الشركاء التجاريين للمملكة:

يُعد الاقتصاد السعودي من الاقتصادات القائمة على نظام السوق المفتوحة، ويؤدي ارتفاع درجة الانفتاح الاقتصادي لأي بلدٍ إلى تأثر معدل التضخم المحلي بالتغير الحاصل في أسعار السلع في بلد المنشأ. ويوضح الجدول رقم (٣) قيم واردات المملكة مع أهم الشركاء التجاريين خلال عام ٢٠١٢م.

وتستحوذ دول منطقة اليورو على النصيب الأكبر من واردات المملكة بنسبة بلغت ١٩,٥ في المئة في عام ٢٠١٢م، وقد بلغ التضخم في تلك المنطقة ٢,٥ في المئة. وتشكل الصين ثاني اكبر مورد للمملكة بنسبة بلغت ١٣,٤ في المئة لعام ٢٠١٢م، وبمعدل تضخم بلغ ٢,٧ في المئة في نفس العام. بينما انخفضت الواردات من الولايات المتحدة الامريكية من ١٧,٤ في المئة في عام ٢٠٠٢م لتبلغ ما نسبته ١٣,٣٩ في المئة لتصبح ثالث اكبر الموردين للمملكة، ومعدل تضخم بلغ

٢,١ في المئة (جدول رقم ٣). وتشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى ارتفاع معدلات التضخم بنسب معقولة في جميع دول الشركاء التجاريين للمملكة باستثناء الهند التي ارتفع فيها التضخم بنسبة أعلى (٩,٣ في المئة).

جدول ٣ : مصادر واردات المملكة ومعدلات التضخم

الدولة	الواردات (مليون ريال)		النصيب المئوي للواردات		معدل التضخم (%)	
	٢٠٠٢م	٢٠١٢م *	٢٠٠٢م	٢٠١٢م *	٢٠٠٢م	٢٠١٢م *
الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٧٣٧	٧٢٣٤٤	١٧,٤	١٣,٤	١,٦	٢,١
اليابان	١٣٤٠٥	٣٧٤١٨	١١,٨	٦,٩	-٠,٩	٠,٠
الصين الشعبية	٦٤٤١	٧٢٣٩٧	٥,٧	١٣,٤	-٠,٨	٢,٧
المملكة المتحدة	٧٢٤٠	١٤٥٣٥	٦,٤	٢,٧	١,٣	٢,٨
كوريا الجنوبية	٣٩٨٩	٣٣٣٥٢	٣,٥	٦,٢	٢,٨	٢,٢
الهند	٣٣٠٧	١٩١٩٥	٢,٩	٣,٦	٤,٣	٩,٣
استراليا	٤٢٢٣	٧٥٧٧	٣,٧	١,٤	٣,٠	١,٨
دول منطقة اليورو	٢٩٠١٦	١٠٥١٢٢	٢٥,٦	١٩,٥	٢,٣	٢,٥
منها:						
المانيا	١٠٢١٧	٣٩٣٦٠	٩,٠	٧,٣	١,٤	٢,٢
إيطاليا	٥٢٠٣	١٦٩٤٣	٤,٦	٣,١	٢,٦	٣,٣
فرنسا	٤٣٥٠	١٦٨٨٤	٣,٨	٣,١	١,٩	٢,٠
الدول الأخرى	٣٣٧٣٠	١٧٨٤١٧	٢٩,٨	٣٣,٠		
الإجمالي	١١٣٢٤٠	٥٤٠٣٥٧				

* بيانات عام ٢٠١٢م أولية،

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، نشرة آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أبريل ٢٠١٣م - صندوق النقد الدولي،

٥- العوامل ذات العلاقة بمعدل التضخم:

يؤثر عدد من العوامل على معدل التضخم المحلي، وتختلف قوة تأثير تلك العوامل من فترة لأخرى. ويوضح الجدول رقم (٤) التغيرات النسبية لأهم العوامل المحلية ذات العلاقة بمعدل التضخم التي تتركز في جانب الطلب الناتج عن زيادة كل من: الإنفاق في القطاع الحكومي والإنفاق في القطاع الخاص وتأثيرهما على مستوى السيولة. حيث سجلّ الإنفاق الحكومي نمواً سنوياً نسبته ٣,١ في المئة في عام ٢٠١٢م مقارنة بنمو نسبته ٢٦,٤ في المئة في عام ٢٠١١م. وفي المقابل سجل

عرض النقود في الربع الثاني من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً نسبته ٢,٧ في المئة مقارنة بالربع الأول من عام٢٠١٣ م، وسجل ارتفاعاً نسبته ١٤,٠ في المئة بالمقارنة مع الربع المقابل من العام السابق.

جدول ٤: أهم العوامل ذات العلاقة بمعدل التضخم في المملكة (نسب مئوية)

	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢*	تغير الربع الثاني ١٣ مع الربع لأول ١٣	تغير الربع لأول ١٣ مع الربع المقابل من العام السابق
عرض النقود (ن ٣)	١٧,٦	١٠,٧	٥,٠	١٣,٣	١٣,٩	٢,٧	١٤,٠
الإنفاق الحكومي	١١,٥	١٤,٧	٩,٦	٢٦,٤	٣,١	-	-
معدل نمو الناتج المحلي الإسمي	٢٥,٠	-١٧,٥	٢٢,٨	٢٧,٢	٦,١	-	-
- للقطاع الخاص	١٤,٨	٧,١	١٣,٨	١٣,٤	٩,٠	-	-
- للقطاع العام	٧,٠	١٤,٩	١٥,٨	١١,٣	٩,٩	-	-

(-) غير متوفر * أولية،

المصدر : مؤسسة النقد العربي السعودي، وزارة المالية، ومصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات،

وبالنسبة لنشاط القطاعين الخاص والعام، سجل الناتج المحلي للقطاع الخاص بالأسعار الجارية نمواً نسبته ٩,٠ في المئة في عام ٢٠١٢م، في حين بلغ معدل نمو القطاع العام بالأسعار الجارية نحو٩,٩ في المئة في العام نفسه.

٦- توقعات التضخم للربع الثالث ٢٠١٣م:

سجل معدل التضخم في الربع الثاني من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٣,٨ في المئة مقارنة بالربع المقابل من العام السابق، وسجل ارتفاعاً بنسبة ٠,٦ في المئة مقارنة بالربع الأول من العام نفسه.

وتشير المعطيات المتوافرة إلى توقع زيادة الضغوط التضخمية في الربع الثالث من عام ٢٠١٣م نتيجة زيادة الطلب المحلي على السلع الغذائية بمناسبة موسم شهر رمضان المبارك، من جانب آخر تشير أحدث بيانات صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر يوليو ٢٠١٣م، إلى انخفاض ضعيف في معدلات التضخم في الاقتصادات الناشئة والنامية في عام

٢٠١٣م لتصل إلى ٥,٩٢ في المئة مقارنة بنحو ٥,٩٣ في المئة لعام ٢٠١٢م، وانخفاض معدلات التضخم في الاقتصادات المتقدمة إلى نحو ١,٦٩ في المئة في عام ٢٠١٣م مقارنة بمعدل ١,٩٦ في المئة لعام ٢٠١٢م.

وحسب بيانات منظمة الأغذية والزراعة العالمية (فاو)، فإن مؤشر أسعار الأغذية العالمي سجل انخفاضات متتالية خلال الثلاثة شهور الماضية، فقد بلغ مؤشر أسعار الغذاء لشهر يونيو الماضي نحو ٢١١,٣ نقطة، نتيجة انخفاض المجموعات المكونة للمؤشر باستثناء مجموعة اللحوم التي ارتفعت بنحو ٣,٥ نقطة، ويأتي هذا الانخفاض نتيجة تحسن محصول الحبوب والزيوت في نصف الكرة الشمالي والتوقعات بإنتاج وفير في محصول البرازيل من السكر.

الخاتمة:

استعرض هذا التقرير معدلات التضخم في المملكة للفترة السابقة حتى نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٣م، وذلك حسب البيانات الصادرة من مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات عن أسعار المستهلكين (الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة)، وأسعار الجملة (الرقم القياسي العام لأسعار الجملة)، وأسعار السلع المنتجة محلياً مُقاسة بمعامل انكماش القطاع النفطي وغير النفطي، إضافة إلى أهم العوامل ذات العلاقة بتغير معدلات التضخم. وتشير المعطيات المتوافرة التي سبق ذكرها إلى توقع ارتفاع نسبي ومحدود في الضغوط التضخمية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣م، على الرغم من الانخفاض الحاصل في اسعار الغذاء العالمية و نتيجة لارتفاع الطلب المحلي على السلع الغذائية بمناسبة موسم شهر رمضان المبارك.